

من أجل عين هامور .. يخسأ مواطن

أود في البداية أن أقدم خالص التهاني والتبريكات لصندوق التنمية العقاري (البنك العقاري) ولوزارة الإسكان بمناسبة مرور عام كامل دون أن يحصل أي مواطن على قرض من الصندوق لأول مرة في تاريخه منذ إنشائه!

ويعُدُّ هذا الإنجاز إحدى الثمار التي سعى لتحقيقها معالي وزير العقارين، نفع الله به شركات التطوير وهوامير العقار ودكاكين السمسرة.

كما أتقدم بالتهنئة لمعالي وزير العقارين شخصياً على إنجازهم غير المسبوق الذي جعل المواطنين يضطرون لعرض بيع كلالهم ليحصلوا على السكن، ولولا الله ثم (لخبطة) معاليه وتخطيه الرائع وحرصه على (قروش) الهوامير أمثاله وخبرته في (الهومرة) لما تحقق هذا الإنجاز.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أشكر سعادة محافظ عرعر على شفافيته واهتمامه بالدفاع عن وزارة العقارين ووقوفه في صفها ضد المواطنة، حيث بين بأن راتب المواطنة التي عرضت كليتها للبيع لتحصل على منزل يبلغ (٥٨٠٠ ريال) وهي نفس القيمة التي يدفعها سعادته (لتيسين) مع الرز في إحدى طلعاته البرية مع (الأخويا)!

وأفدّر موقف سعادته الذي فضّل عدم البحث عن حلول لهذه المرأة من باب أنها مواطنة مدللة مدلعة، وقد قال المثل (كفاية دلع).

مثل هذه المواطنة وغيرها الكثير من المواطنين الموظفين من ذوي الرواتب العالية جداً التي تصل إلى - ستة آلاف ريال - كان يجب عليهم تقديم الشكر لوزارة المالية الموقرة التي تعمل كل ما في وسعها لعدم حصول السعودي على بدل

سكن، أو على تأمين طبي أسوة بالأجانب، مقابل أن تحافظ على حصوله على هذا الراتب الضخم!

أما المتقاعدون فعليهم تقديم آيات الشكر والعرفان لمؤسسة التقاعد التي نتفت ريش الخيلاء والكبر عن رواتبهم، وأصبحوا معها زهاداً دراويش فقراء، وحرمتهم من رفاه الدنيا لتضمن لهم الجنة بإذن الله!

أعود لوزارة العقاريين وأقترح عليها، بما أن خارطتنا انكمشت ومساحتها أصبحت أقل من البحرين وأصبحنا نبحت عن الأرض الخالية (بالقطارة)! أقترح عليها أن تقدم التماساً للأشقاء في دول الإمارات وعمان والكويت لاستئجار أراضٍ هناك لمدة مائة عام والبناء عليها وتهجيرنا إلى هناك، لعل الله يفرجها وتبسط أرضنا بعد مائة عام فتعود المساحات الكافية للبناء، ويعود أحفادنا للسكن في وطنهم.

ومن الحلول المقترحة أيضاً تهجيرنا إلى السودان للعمل في الأراضي الزراعية المزمع استثمارها من قبل المملكة هناك لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، حيث إن كل البرامج والخطط والمقترحات والإجراءات التي عملت عليها وزارة العقاريين مؤخراً ما زال رحمها مصاباً بالعقم ويحتاج إلى جراح ماهر يسهم في الحمل (بالمواطنة) المفقودة، بإذن الله.

ومن الحلول أيضاً، استمرار المرور في غيابه التام لتقليص أعداد المواطنين المستحقين للسكن، حيث يموت لدينا سنوياً بفضل غياب المرور أكثر من ٣٧٠٠٠ ألف مواطن، ولله الحمد، وعلينا رفع هذا العدد!

ولا أنسى أن من أساليب تقليص أعداد المواطنين لعيون وزارة العقاريين إهمال الخدمات الصحية وكثرة الأخطاء الطبية وانتشار الأمراض المعدية، واستيراد البضائع المغشوشة والمواد المحظورة، وانتشار المخدرات والجريمة، وفتح المجال للتحريض على الجهاد ليذهب شبابنا للموت هناك، وزيادة تكاليف الزواج لتمتلى المنازل بالعوانس ويقل النسل، وإهمال المساجين، وإغلاق مستشفيات

الأمل، وتشجيع العنف الأسري، وتشجيع العصبية القبلية المؤدية إلى القتل، وغير ذلك من الأساليب، فيهلك المواطنون بإذن الله وتقل أعدادهم، وأهيب بجميع الأجهزة أن تقوم بدورها في هذا المجال، وأن لا تترك وزارة العقاريين وحدها في محاربة المواطنين وأعدادهم الهائلة.